

## الفصل الأول: ماهية الحركات الاجتماعية:



### المبحث الأول: مفهوم الحركات الاجتماعية

طرح العديد من الباحثين تعريفات مختلفة للحركات الاجتماعية ، وفي هذا الإطار سعى أغلبهم إلى التفرقة بين الحركات وغيرها من المفاهيم المشابهة، والأهم من ذلك حرص البعض على تمييز الحركات الاجتماعية عن غيرها من صور السلوك الجمعي. معتبرين بأنها نشاط وتغيير واقع غير مرضي بواقع أحسن منه وفق طرق ووسائل مختلفة تخدم مصالح وأهداف جماعة من الناس يحملون تصورات وأفكار مشتركة للتعبير عن وضع يحاولون تغييره من خلال استعراضهم جدول أعمال مشترك ويفصحون عن قوة مميزة في المجال التعبيري.

يعتبر لورانز فون شتاين **LORANZ VEN STIEN** أول من استخدم مصطلح **الحركة الاجتماعية** للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء. في مؤلفه " تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1789 إلى 1850" والذي نشره لأول مرة سنة 1850. كان استخدامه لمفهوم الحركة الاجتماعية للإشارة إلى محاولات البروليتاريا لاكتساب القوة الاقتصادية والسياسية (توم بوتومور، 1980، ص55)، حيث تصور الحركة الاجتماعية ككفاح من أجل مزيد من الاستقلال الاجتماعي، يبلغ ذروته في الكفاح الطبقي للبروليتاريا منقفا في ذلك إلى حد الكبير مع كارل ماركس ( هشام محمود الاقداحي، 2009، 340).

في حين نجد **رودولف هيريل** أكد على أن الحركة الاجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات راديكالية في النظام الاجتماعي العام وبخاصة في مجالات توزيع الثروة وعلاقات العمل ( هشام محمود الاقداحي، 2009، 340)، ومن خلال هذا سعى إلى تطوير نظرية علمية عن الحركات الاجتماعية من خلال الإطار الأشمل لعلم الاجتماع العام. ورفض هيريل تصور شتاين للحركة الاجتماعية على أساس أنها حركة البروليتاريا

في المجتمعات الصناعية. إذ أضاف هيربل من مفهوم الحركة الاجتماعية ليشمل حركات الفلاحين، والحركات الوطنية والفاشية.

عرفها **هيربرت بلومر** بأنها ذلك النشاط الاجتماعي الذي يتخذ غالباً شكل التصورات والمشاعر غير المنظمة وتصبح تدريجياً معبراً عن أشكال جديدة من الاعتقاد والسلوك الجمعي التي لا تجد منافذ للتعبير عن مطالبها من خلالها فتتحول إلى حركة منظمة تهدم الأنماط الاجتماعية الموجودة وتستبدلها بأخرى تتفق ومصالحها الفعلية. كما أضاف تعريفاً آخر وهو أنها أفعال جماعية لإقامة أو تأسيس نظام جديد للحياة" ( السيد الحسيني، 1980، ص 201). وهنا يوضح "بلومر" أن الحركات الاجتماعية هي سلوك جمعي. يعبر عن عدم الكفاءة الاجتماعية أو القلق أو الاضطراب الاجتماعي أثناء نموها ومن ثم فإنها تتضمن كل مظاهر السلوك الجمعي.

أما **تشارلز تيلي** فقد عرفها على أنها سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد ( رفعت سيد أحمد، 1988، ص 88).

حسب **ابراهيم البيومي** غانم في كتاب الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي من تأليف مجموعة من الباحثين يعرف الحركة الاجتماعية بأنها تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين عن قاعدة شعبية تفتقد التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة، وقد تكون هذه الحركات محلية أو وطنية أو عالمية.

يرى **السيد الحسيني** أنها تشير إلى الجهود التي تبذلها الجماعات والطبقات الاجتماعية من أجل غايات خاصة. ( السيد الحسيني، 1980، ص 251)

يعرفها **رفعت سيد أحمد** بأنها بمثابة جهد جماعي ومطلب مشترك بين جماعة من الناس يعملون معاً وبوعي وباستمرار على تغيير بعض أو كل أوجه النظام الاجتماعي والسياسي القائم، وأنهم يمرون بعدة مراحل لكي يصلوا إلى هذا الهدف، تبدأ عادة بحالة من القلق والتوتر الجماعي غير المنظم لتنتهي بتكتيل صفوف ووعي القائمين بالحركة وتوجيههم نحو هدف واحد محدد وهو تغيير النظام الاجتماعي والسلطة السياسية القائمة (رفعت سيد أحمد، عبد العاطي محمد أحمد، 1988، ص 88).

يرى **عبد العاطي محمد أحمد** أن الحركة الاجتماعية هي جهد متصل لجماعة كبيرة نسبياً من الناس تستهدف إحداث التغيير الاجتماعي بدرجات مختلفة بأسلوب عنيف أو سلمي، ينجم عن حدوث

خلل في البناء الاجتماعي والنظام السياسي ونمط القيم الثقافية، ويتوافر فيه قدر من الوعي بضرورة التغيير ومضمونه ويتسم بخليط من التنظيم والعفوية أو التلقائية وسرعة الانتشار والتغلغل بين عامة الناس، كما يتسم بالتطور والنمو وهو يمثل تيارا فكريا سياسيا قد يقتصر على حدود جغرافية معينة أو يتعداها لمدى جغرافي أوسع وفي جميع الأحوال فإن انتشاره يتعدى حدود الإطار المحلي المحدد. (عبد العاطي محمد أحمد، 1988، ص6)

يمكن اعتبار التعريف الأكثر شمولية للحركات الاجتماعية هو اعتبارها على أنها جهود منظمة تبذلها مجموعة من المواطنين كمثل عن قاعدة شعبية تفتقد التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة.

### المبحث الثاني: مراحل تطور الحركات الاجتماعية:



لفهم الحركات الاجتماعية والاحتجاجية لابد من وقفة سوسيو تاريخية للجذور الأولى لانبعاث هذه الفعاليات، وضمن هذا السياق يمكن تقسيم تاريخ الحركات الاجتماعية إلى ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** (ما قبل 1968): ظهرت فيها اجتهادات نظري الحركات الجماهيرية، هذا بدون الإغفال عن التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد إلى كل من هيجل وماركس فضلا عن نتاجات نظري السلوكيات الجماعية المتأثرة ببارسونز.

- **المرحلة الثانية:** (ما بين 1968-1989): لقد شهدت هذه الفترة ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة متمثلة بصعود الحركات الطلابية في أوروبا وحركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية المطالبة بحقوقها، وغيرها من الحركات مثل الحركات النسائية والحقوقية والبيئية والتي دفعت الباحثين إلى الاهتمام بزوايا جديدة ودوائر اوسع من الاهتمام.

وكانت حركة الشباب بأوروبا عام 1968 شكلت مرحلة جديدة طرحت فيها لأول مرة مطالب سياسية، لم يستطع أحد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية. وبعد ذلك انتقلت هذه الظاهرة إلى العالم الثالث وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة، وأخيرا انتشرت هذه الحركات وترسخت جذورها على نحو ملحوظ في آسيا، واللافت للانتباه أن الحركات الاجتماعية الجديدة في طبعها الآسيوية واللاتينية ولدت وتحركت في أطر وسياقات جديدة في خضم حركة مطلبية اقتصادية أو مهنية تخص بعض الفئات الاجتماعية صاحبت المصلحة في تحقيق هذه المطالب.

- **المرحلة الثالثة:** تتعلق بالفترة الزمنية الممتدة من 1989 - إلى الوقت الحالي: وقد عرفت هذه المرحلة تطوير للمقاربات النظرية بهدف فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية وارتباطا بعولمة الحياة الاجتماعية التي أكسبت الحركات الاجتماعية أبعادا جديدة بظهور أنماط أساليب وأنواع جديدة منها تلك المناهضة للعولمة والليبرالية الجديدة. واللافت للانتباه في هذه الحركات الاجتماعية في طبعها الأوروبية أو في طبعها التالية في العالم الثالث أنها ناضلت من أجل تحقيق مطالبها بعيدا عن أطر الأحزاب السياسية والنقابات في العديد من هذه البلدان.

**المبحث الثالث: خصائص الحركات الاجتماعية:**



تتميز الحركات الاجتماعية بمجموعة من الخصائص رغم اختلاف مفهومها بين الباحثين إلا أن هناك اتفاق حول خصائصها من أبرزها:

- **من حيث التغيير:** ان الهدف المنشود من الحركات الاجتماعية هو إحداث التغيير في الأوضاع القائمة، وتؤكد الدراسات أنه بغض النظر عن توفر العديد من الأسباب التي تحتم حدوث التغيير الاجتماعي مثل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فإنه فقط بهذا الجهد الجمعي للأفراد المنتظمين في حركة اجتماعية يمكن حدوث التغيير الاجتماعي (رفعت سيد أحمد، عبد العاطي محمد أحمد، 1988، ص 10) ، ومن جهة أخرى فان هذا التغيير نفسه يمكن أن يؤدي إلى قيام حركة اجتماعية أخرى ترفضه وتسعى إلى منعه لأنه في الحقيقة لا يتوافق مع المبادئ والأسس التي انطلق منها.

- **من حيث القيم والمعايير:** تقوم الحركة الاجتماعية على جهود تتسم بالوعي والواقعية، مما يجعلها تقدم تصورا واضحا وشاملا ومن جهة أخرى تجذب الناس للانضمام إليها وتحقق الاشباع لأعضائها، وترتكز

هذه الجهود على الإرادة الواعية والالتزام المعياري بأهداف ومعتقدات الحركة والمشاريع الإيجابية من جانب أعضائها. ومنه يمكن القول أن الحركة الاجتماعية لاكتسب معناها بعيدا عن الحد الأدنى ووضوح الأهداف وشرط القضية وقبل ذلك وجود جماعة توّطرها قيم ومعايير تحقق حولها درجة الإجماع وتجعلها مقبولة اجتماعيا.

- **من حيث البناء التنظيمي:** لا بد أن تتضمن الحركات الاجتماعية حدا من التنظيم ويندرج ذلك ضمن التنظيم غير الرسمي ، فكل حركة تتطلب حدا ادنى من التنظيم وما يتبع هذا التنظيم من آليات وقواعد للسلوك والتدبير والتعبير وهي محددات اساسية للحركة الاجتماعية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال قيادة قادرة على الترتيب والتنسيق للحركة ، ويرجع الافتقاد للبناء التنظيمي المحكم إلى عدة أسباب أهمها الطبيعة الطارئة للحركة؛ فهي كصورة من السلوك الجمعي تبدأ في ترسيخ العلاقات بين أعضائها من خلال التفاعل الذي ينجم عن العمل المشترك.

- **الاختلاف عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني:** يتميز الطابع الأقل تنظيما للحركة الاجتماعية عن الأحزاب السياسية ذات العضوية المنظمة والمشخصة ببطاقة انضمام لحزب أو بدفع اشتراكات للإنخراط، ومن جهة أخرى فغن الحركات الاجتماعية تسعى للتأثير في صنع القرار أو برفع مطالب إلى السلطة العليا؛ بمعنى انها تسعى إلى إحداث تغييرات في السياسة العامة أو في النظام السياسي من خلال التشكيك في مشروعية الانظمة القائمة وطرح بدائل عنها، غير انها لاتسعى إلى الاستحواذ على السلطة السياسية ولا تنتهج نفس آليات العمل السياسي كما هو معمول به لدى الأحزاب السياسية التي تهدف إلى الوصول إلى السلطة والحفاظ على وحدات سياسية معينة في الحكم. اما من حيث إختلافها عن منظمات المجتمع المدني فنجد ان الأدوار المترامنة لهذا الأخير تعزز من مفهوم مفاده ان الفاعلين غير الحكوميين وما لديهم من رأسمال اجتماعي يمكن ان يعول عليهم في القيام بخدمات تجعل الدولة ترفع يدها عن الإيفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع وهو ما يتعارض مع الوظيفة المعتادة للحركات الاجتماعية.

- **الاستمرارية وسرعة الانتشار والتفاعل التلقائي :** إن الحركات الاجتماعية تمر بمراحل تزدهر فيها أحيانا أنشطتها وأحيانا أخرى تخبو ، كما تختلف الحركة عن الصور الأخرى من السلوك الجمعي في كونها تستمر لفترة زمنية طويلة نسبيا ، فنشاط وجهود الأعضاء في الحركة قد يستمر لفترة تمتد لعدة ساعات أو بضعة أيام ثم تختفي ، وهي سريعة الانتشار وتتغلغل تلقائيا بين قطاعات عريضة من المجتمع ، لأنها تظهر استجابة لظروف اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية والعديد من الأفراد يستجيبون سريعا للحركة ويعتبرون أنفسهم أعضاء فيها بدون توجيه من الحركة ذاتها كما انهم يجندون آخرين إلا أن عدم الاستقرار والتذبذب والتطور من وقت إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، وغياب البناء التنظيمي المحكم على ما فيه من مزايا المرونة وسرعة الانتشار والبقاء يؤدي من ناحية أخرى إلى إحساس الحركة بأنها غير مستقرة ومهددة بالاندثار تحت تأثير الظروف الأخرى في المجتمع .

- الحركة الاجتماعية هي حركة مقصودة لإحداث التغيير في اي اتجاه وبأية وسيلة و لا تستبعد بالطبع من هذا الفهم الحركات العنيفة غير القانونية والثورات التي تعدل من بناء المجتمع.

- التركيز على القضايا الاجتماعية : تسعى الحركات الاجتماعية الى طرح مطالبها ذات الصبغة الاجتماعية في المقام الاول رغم ما قد يكون له من انعكاسات سياسية غير مباشرة بحكم وجود علاقة ارتباطية بين السياسة والأوضاع الاجتماعية القائمة، وتكون الاستراتيجية المتبعة في طرح المطالب من طرف اعضائها الذين يكونون على قدر كبير من الوعي ومدركين لهذه الحاجة، وبالتالي فإنها تعمل على تحقيق هذا المطلب، ويكون لدى أعضاء الحركة نوع من الوعي لإدراك بعض الأهداف التي يرونها مناسبة لهم بطريقة تختلف عن باقي أفراد المجتمع .